

الدولة والمجتمع المدني في الجزائر: قراءة في المفهوم وطبيعة العلاقة

*The problem of the state and civil society in Algeria :
A reading of the concept and the nature of the relationship*

الطاهر بلعور

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
القطب الجامعي تاسوست
جيجل / الجزائر
Belaiouar.taher@yahoo.fr

ميساء حريتي*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
القطب الجامعي تاسوست
جيجل / الجزائر
Maissa.hariti@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال: 2021/08/14 تاريخ القبول: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:

إن علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر تكتسي طابعا متميزا نظرا إلى العديد من المؤشرات والأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها النظام السياسي الجزائري في مختلف المحطات التاريخية، فأحيانا تتسم هذه العلاقة بالتعاون وتساند المصالح المشتركة، بيد أنها في غالب الأحيان تتميز بالفتور والتوتر وتضارب المصالح.

وما بين جذب وتنافر، تعاون وصراع، تبقى تنظيمات المجتمع المدني من أهم المؤسسات المجتمعية التي تملأ المجال بين الدولة أو الحكومة وبين أفراد الشعب أو المواطنين، إذ تمنح الفرصة للفرد لممارسة الديمقراطية التشاركية من أجل النهوض بالتنمية المحلية، من خلال السماح له بالانضمام طوعا وبكل حرية وإرادة تحت لواء المجتمع المدني بكل منظماته، وأداء مهام وأدوار اجتماعية وسياسية هامة من شأنها أن تسهم في بناء الوطن وتحسين معيشة المواطنين.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، المجتمع المدني، الدولة.

Abstract:

The relationship of civil society with the state in Algeria is of a distinct character due to the many indicators and social, political and economic reasons

* المؤلف المرسل.

that the Algerian political system witnessed in various historical stations. Sometimes this relationship is characterized by cooperation and supports common interests, but it is often characterized by apathy, tension and conflict of interests.

Between attraction and discord, cooperation and conflict, civil society organizations remain among the most important societal institutions that fill the space between the state or the government and the people or citizens, as they give the individual the opportunity to practice the participatory democracy in order to advance local development, through By allowing him to join voluntarily and freely under the banner of civil society with all its organizations, and to perform important social and political tasks and roles that would contribute to building the nation and improving the lives of citizens.

Keywords: society, civil society, the state

مقدمة:

شهدت الجزائر بؤادر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد أحداث أكتوبر 1988م، وصدر دستور فيفري 1989، الذي أفضى إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد وإقرار التعددية الحزبية، وألغى السلطة المطلقة للدولة ومركزية القرار وأسهم في الارتقاء بالعلاقة بين الفرد والدولة، عبر ملاً وتعبئة المجال بين المؤسسات الرسمية للدولة والفرد وذلك بإشراك هذا الأخير في صناعة واتخاذ القرار السياسي، من خلال فتح قنوات الحوار والسماح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومناقشة توجهاتهم السياسية في جو من الديمقراطية وسيادة حرية التعبير في حراك اجتماعي شعبي مميز، ولوضع هذا الحراك الاجتماعي في إطاره القانوني وإضفاء نوع من الشرعية على ممارساته السياسية ظهرت مجموعة من المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، ومنها ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي أو الحقوقي أو المهني أو التطوعي وغير ذلك من مجالات خدمة وتطوير المجتمع وهو ما يصطلح عليه بمؤسسات المجتمع المدني.

ولقد كان ظهور مؤسسات المجتمع المدني التي تنظم هذا الحراك وتخرجه في إطاره الشرعي القانوني، نقلة نوعية في مختلف الدول لاسيما المتقدمة منها، التي باتت تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه المؤسسات في تنمية الفرد والمجتمع، بل إن هذه المؤسسات أصبحت شريكة فاعلة في تطور الدول وتقدمها من خلال فسح المجال لها بملاً الفراغ بين الدولة بهيكلتها المركزية، وبين مختلف شرائح وفئات المواطنين بشكل يسهم بقدر ما في تقليص الهوة وغلق كل سبل ومنافذ الصراعات وثغرات والنزاعات البينية من جهة، ومن جانب آخر فإن هذه

المؤسسات تفيد بشكل أو بآخر في إشراك هؤلاء الأفراد جميعا في تنمية وتطوير المجتمع المحلي عبر قنوات الاتصال التي توفرها هذه المؤسسات، وتتيح الفرصة للفرد ليكون فاعلا مساهماً بإيجابية في بناء المجتمع وبالتالي يشعر بقيمته ويتعزز لديه شعور المواطنة.

ومن المعلوم أن تنمية المجتمع تتطلب جهودا كبيرة وتنسيقا دائما بين مختلف القطاعات الوطنية سواء تعلق الأمر بالجانب الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو التعليمي أو السياسي، هذا الأخير الذي يمس بشكل مباشر علاقة الفرد بالهيئات والمؤسسات الرسمية في الدولة ومدى تفاعله معها وفي نفس الوقت مدى خدمتها له وتحقيق متطلباته المتنوعة، والتنمية السياسية تقوم على مبدأ الحوار وثنائية الرأي والرأي الآخر، في معالجة مختلف القضايا ومواجهة الرهانات والتحديات التي قد تعيق المسار التنموي للدولة، كما تتضمن التنمية السياسية في إحدى جوانبها، تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة التي تعد من أهم مؤشرات تطور وتخلف المجتمع ومن بين معايير نجاح نظامه السياسي، وقد اعتبر "صاموئيل هنتنغتون" مشاركة الفرد السياسية وجه من أوجه الديمقراطية، وأحد عناصر التنمية السياسية حيث أنه ربط بين المؤسسات السياسية والمشاركة السياسية في تحقيق التنمية في جانبها السياسي.

على المستوى المحلي نجد أن الجزائر تعرف وعلى مدى عقود من الزمن غموض وعدم وضوح المسار الديمقراطي لاسيما في ما يخص جدلية العلاقة بين المجتمع المدني بمختلف أطيافه وتنظيماته وبين الدولة الجزائرية، هذه التنظيمات والمؤسسات التي تتشابك مجتمعة وتحدد بنية المجتمع المحلي الجزائري ونظامه السياسي وسماته وآليات تنظيمه وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي أضى سمة بارزة من سمات المجتمعات المدنية الحديثة، تلك المجتمعات التي أعيدت هيكلتها وبنائها وفقا لتقدم العلوم والتكنولوجيا والمعرفة والثقافة الحديثة وتغيرت علاقاتها الداخلية، وأصبحت تعمل وفق مبادئ المبادرة الحرة، والمصالح المشتركة والشرعية وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة دولة الحق والقانون والمؤسسات.

وعليه يحمل هذا المقال جملة من التساؤلات وهي:

- ما هو المجتمع المدني؟ وماهي الدولة؟
- كيف كانت بدايات المجتمع المدني في تاريخ الدولة الجزائرية؟ وماهي عوامل تطوره؟

- فيما تتمثل محددات علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة؟

ويهدف المقال إلى معرفة السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني في تاريخ الدولة الجزائرية، وتحديد معيقات تطوره، ومؤشرات فعاليته، ووسائل تطويره من جهة، ومن جانب آخر يسعى إلى تشخيص علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر، وذلك بالاعتماد على كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في محاولة فهم وتفسير علاقة المجتمع المدني الجزائري بالدولة أو النظام السياسي عبر مختلف المحطات التاريخية.

1. في مفهوم المجتمع المدني والدولة:

قبل الخوض في الحديث عن علاقة المجتمع المدني الجزائري بالدولة وحيثياتها، ينبغي أو لا التطرق إلى مفهومين كل على حدا من خلال عرض مجموعة من التعريفات كالتالي:

1.1. في مفهوم المجتمع المدني:

رغم أن مصطلح المجتمع المدني هو مفهوم غربي النشأة وتم تعريفه من قبل العديد من علماء الاجتماع والسياسة الغربيين، إلا أن هناك اجتهادات لكاتب ومفكرين عرب لصياغة تعريف لمفهوم المجتمع لمدني، وفيما يلي نتطرق لهذه التعريفات مع تقديم تعريف مختصر للمجتمع أولاً:

حيث يعرف المجتمع لغة بأنه: "موضع الاجتماع والالتقاء بالآخرين والجماعة من الناس". أما اصطلاحاً فيعرف بأنه: "هو ذلك الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه في شكل وحدات أو جماعات."¹

كما يعرف بأنه: "مجموعة مترابطة من الناس تجمعهم وحدة مكانية يقصد بها الأرض التي يعيشون عليها، وتجمعهم وحدة زمنية ويقصد بها تعايشهم لفترة من الزمن مع بعضهم البعض."² ويمكن تعريفه كذلك بكونه: "المكان الذي يعيش فيه الإنسان ويتعايش مع أفرادهِ وبواكب تقدمه ويحقق فيه رغباته وبذلك تتشكل الفردية الذاتية للإنسان وتتكون هويته ويحدد اتجاهاته."³

أما في ما يخص مفهوم المجتمع المدني فقد اعتبره آلان ريتشارد أنشطة حرة تطوعية مستقلة عن سلطة الدولة وعن الأسرة أيضاً، وهذه الممارسات تحمل هدفاً أو تسعى لتحقيق مصلحة أو نصره قضية وفق مبدأ الاحترام والتسامح مع الآخرين حيث يقول أن المجتمع

المدني: " شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة الحرة الطوعية لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع الاستقلال النسبي عن سلطة الدولة وعن المؤسسات الإثنية من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين".⁴

وجاء في كتاب الموسوعة العربية للمجتمع المدني تعريف لهذا الأخير على أنه: " هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة من غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض الفئات المهمة داخله، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر".⁵

من جانبه يرى ماهر أبو المعاطي على بأن المجتمع المدني هو: "مجموعة واسعة من الكيانات غير الحكومية الرسمية وشبه الرسمية، وهذه الكيانات تحتوي على تشكيلة واسعة ابتداءً بالأحزاب السياسية والنقابات وانتهاءً بالتجمعات المهنية".⁶

كما يعرف المجتمع المدني بأنه: "عبارة عن تنظيم جماعي يقوم على أسس ومبادئ متفق عليها من طرف أعضائه، يتسم باستقلال نسبي يسمح له بمزاولة نشاطاته المسطرة له والمشروعة، ويتجلى في التنظيمات والجمعيات والتعاونيات والاتحادات والأندية والأحزاب".⁷ من ناحية أخرى يمكن القول أن المجتمع المدني: "جزء أساسي من منظومة مفاهيمية اجتماعية سياسية متداخلة فيما بينها تشمل المواطنة وحقوق الإنسان وتعزيز القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة، واحترام سيادة القانون والاهتمام بالمنظمات والجمعيات الفكرية والثقافية والمهنية وغيرها في المجتمع المحلي، بما يسهم في التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وبالتالي الإسهام في عملية التنمية الشاملة".⁸

سعد الدين إبراهيم بدوره يرى أن المجتمع المدني تنظيم حر وتطوعي وغير حكومي ولا إرثي، يملأ المجال بين الدولة والأسرة من أجل قضية أو مصلحة عامة عبر الإدارة السليمة للاختلافات وفق معايير وأسس محددة مسبقا كالتسامح وغيرها. حيث يقول بأنه: " مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، غير الحكومية وغير الإثنية، التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتأخي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف".⁹

من جانب آخر يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمع المدني بأنه: "مجموع الروابط والجمعيات التي ينظم بها المجتمع نفسه بصورة طوعية، وهي تشمل النقابات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية والثقافية واللغوية والدينية والجمعيات الخيرية ورابطات رجال الأعمال والنوادي الاجتماعية والرياضية والتعاونيات ومنظمات تنمية المجتمعات المحلية، وجماعات البيئة والروابط المهنية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث السياسية ووسائل الإعلام، وتدخل فيها الأحزاب السياسية وإن كانت تعد جزءاً من المجتمع المدني ومن الدولة على حد سواء في حال تمثيلها في البرلمان".¹⁰

كما عرفه البنك الدولي بأنه: "مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح، ولتلك المنظمات وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية، علمية أو دينية أو خيرية".¹¹

من خلال ما تم عرضه من تعريفات يمكن القول أن المجتمع المدني في الجزائر هو مجموعة من المؤسسات التي تملأ المجال بين الدولة والمواطن، وتعمل على تحقيق مصالحه من خلال أهداف عامة، وتتمثل هذه التنظيمات في الأحزاب السياسية، والجمعيات والنوادي الثقافية والاتحادات الطلابية وغيرها.

2.1. في مفهوم الدولة:

اختلف العديد من العلماء والمفكرين في تحديد مفهوم الدولة كل حسب مجال تخصصه، إذ تتداخل العديد من العلوم في تعريف الدولة على غرار السياسة والقانون وعلم الاجتماع، وفيما يلي نستعرض بعض هذه التعريفات:

في البداية نجد أن فقهاء القانون قد اتبعوا في تعريفهم للدولة تصور هيجل في قوله أن الدولة هي تعبير عن العقل في مواجهة المادة، فنجد "هولاند" يعرف الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم"

أما "لاباند" فيعرفها بقوله: "الدولة جماعة تمتلك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد أو الأعضاء فيها"¹²

أما علماء الاجتماع فقد اعتبروا أن الدولة عبارة عن تنظيم عام وشامل يضم مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في الغالب تحت سلطة الدولة وتخضع لسيطرتها وقوانينها:

لذلك فقد عرفها "روبرت ماكيفر" بأنها: "تنظيم أعم وأشمل من الحكومة لها دستورها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها، كما أن الدولة هي بنية المجتمع السياسية وجزء من بنيته الاجتماعية الشاملة ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها، وباختصار تعتبر الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليده وما تقيمه من علاقات بين الحكومة والمحكومين، وليت مرادفة للحكومة.¹³

من جهته عرفها كل من "كابلان" و"لازيل" بأنها: "جماعة إقليمية ذات سيادة، هذا التعريف هو الذي يبرز موضوع عناصر الدولة وأركانها وهي: الشعب، الإقليم، الحكومة، الاستقلال، لكونها تعتبر معايير تميز الدولة عن الوحدات الأخرى.¹⁴

- أما في معجم العلوم الاجتماعية فتعرف الدولة بأنها: "مجموعة كبيرة من البشر تقطن إقليما معيناً تدير شؤونها سلطة عامة متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال، كذلك لا يشترط فيها حد أدنى لعدد السكان ولا حجم معين لمساحة إقليمها ولا نظام سياسي محدد، إذ تتفاوت الدول فيما بينها تفاوتاً شاسعاً وتختلف من حيث تراكيبها الداخلية وأنظمة الحكم فيها، فمنها الدولة البسيطة والدولة المركبة، ومنها الدولة الملكية والدولة الجمهورية والدولة الديمقراطية والدولة الديكتاتورية.¹⁵

- كما يمكن القول أن الدولة تمثل: "المؤسسات الرسمية في المجتمع وبالتحديد نظام الحكم المتكون أساساً من المؤسسات التي تجسد السلطات الثلاث، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية.¹⁶

إذن من خلال ما سبق مستنتج أن الدولة هي "مجموعة المؤسسات الرسمية التي تحكم الأفراد الذين يعيشون في إقليم جغرافي معين، من خلال إتباع نظام حكم سياسي معين يختلف من دولة إلى أخرى ومن شعب إلى آخر، هذا النظام يتكون من ثلاث سلطات وهي السلطة التشريعية، السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية."

2. في علاقة المجتمع المدني الجزائري بالدولة:

1.2. المجتمع المدني الجزائري (لمحة تاريخية):

بالعودة إلى البدايات الأولى لنشأة المجتمع المدني في تاريخ الجزائر، نجد أن المجتمع الجزائري عرف مؤسسات المجتمع المدني في شكلها البدائي مع بداية القرن 20م، أي في العهد الاستعماري، وقد عرفت هذه المرحلة بروز ملامح جمعيات تقليدية مستترة نوعا ما تميزت بالطابع الديني كالزوايا مثلا، واقتصرت على النشاط الأخلاقي، الخيري، التطوعي ذو المنفعة العامة، وقد استخدمتها السلطات الاستعمارية في خدمة مصالحها وفرض نفوذها وهيمنتها على الجزائر، ثم ظهرت بعد ذلك أشكال جديدة من الجمعيات نخبوية مختلطة جزائرية، أوروبية، تدعو إلى الإدماج وانصهار الهوية الوطنية في الدولة الفرنسية.

ثم ظهرت جمعيات جزائرية مناهضة لمشروع الإدماج، مطالبة في الوقت نفسه بهويتها المسلمة وناضلت ضد التواجد الاستعماري في الجزائر، وتحولت معظمها إلى حركات اجتماعية التزمت بالنضال السياسي والإيديولوجي وسرعان ما تحولت إلى ممول لجهة التحرير الوطني من خلال مناضلين عسكريين وسياسيين داخل كل من الأحزاب السياسية والنقابات.¹⁷ ولقد كان هدف هذه الجمعيات خلال هذه الفترة تأكيد الهوية الثقافية المختلفة عن الآخر الأوروبي المحتل والمحافظة عليها من الزوال والاندثار.¹⁸

وقد ظهرت العديد من التنظيمات الشعبية أو الجمعيات مثل: الجمعية الراشدية التي تأسست عام 1894م، الجمعية التوفيقية تم إنشاؤها عام 1908م، والنوادي الثقافية مثل: نادي صالح باي 1907م، ونادي الترقى 1927م، حركة الشباب الجزائري تأسست عام 1912م، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست على يد العلامة عبد الحميد بن باديس عام 1931م.¹⁹

ومع انطلاق ثورة التحرير أصبحت جبهة التحرير الوطني هي التي تشجع أفراد الشعب الجزائري على تكوين الجمعيات الطلابية مثل: جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، والجمعيات المهنية مثل: الإتحاد العام للعمال الجزائريين على يد النقابي "عيسات إيدر" عام 1956م، ولكن بعد انتهاء حرب التحرير عرفت الجزائر تأخرا ملحوظا في نضج مؤسسات المجتمع المدني على غرار الجمعيات، حيث بلغت حوالي 11000 جمعية في الفترة ما بين

1962م و1987م، إلا أنها خلال نفس الفترة شهدت تقهقرا كبيرا من حيث الدور الذي تلعبه حيث همشت تماما من طرف السلطات التي جعلتها تابعة للحزب الواحد وموالية له.²⁰ ولم يعرف المجتمع المدني في الجزائر انتعاشا إلا في نهاية الثمانينات بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفت بها البلاد والحراك السياسي الذي أتى بعدها من أحداث أكتوبر 1988م، وكانت من أهم نتائج هذا الحراك السياسي تغيير نظام الحكم في الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وفي ذلك الوقت ظهرت عدة جمعيات ولجان هدفها الأساسي التكفل بضحايا أحداث أكتوبر 1988، إلى ذلك وبعد صدور القرار رقم 31/90، المؤرخ بتاريخ 04 ديسمبر 1990م، فقد شهدت الحركة الجمعوية في الجزائر تطورا ملحوظا، ولكن مرة أخرى ومع تفاقم الأزمة السياسية والأمنية في التسعينات، تراجع عدد كبير من الجمعيات رغم أن المجتمع الجزائري كان في حاجة ماسة إلى نشاطها التوعوي والإنساني، إلا أن الوضع الأمني المتأزم حد من نشاطها وقلل من فعاليتها.²¹

لكن بداية من عام 1999م تغيرت الكثير من المعطيات التي أثرت على تواجد ودور مؤسسات المجتمع المدني على غرار الجمعيات، حيث شهدت الجزائر بعد هذا التاريخ تراجعا في الحريات في كافة المستويات وليس في جانب الممارسة فحسب، ولكن حتى في بعض القوانين التي حدت من بعض الحريات وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني في هذه الفترة، على كثرة عددها إذ بلغ سنة 2011م حوالي 78323 جمعية منها 77361 جمعية محلية و962 جمعية وطنية، بحسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية.²²

ورغم الدور المهم الذي يتطلبه الوضع من مؤسسات المجتمع المدني في تلك الفترة الزمنية إلا أنها أصبحت مؤسسات ميسسة تابعة إما للسلطة أو لأحزاب تابعة للسلطة، ولا تتمتع باستقلالية كافية بل عانت من ممارسات الضغط المختلفة التي تراوحت بين الترغيب والترهيب خاصة بالنسبة للجمعيات والمؤسسات المعارضة لبعض ممارسات السلطة الحاكمة.²³

وبما أن المجتمع المدني هو غربي النشأة والتطور وقد تم استجلابه إلى البلاد العربية بمعنى أن التطور التاريخي للمفهوم كان في الفكر الغربي، أما الفكر العربي فقد تبني فكرة تأسيس منظمات ومؤسسات تملأ المجال بين الشعب والسلطة وتفسح المجال للأفراد لإبداء آرائهم والتعبير عن توجهاتهم السياسية بكل حرية وديمقراطية عن طريق الحوار البناء

والههدف، فقد ظهرت عدة عوامل تعيق ظهور مجتمع مدني فاعل وحقيقي في البلاد العربية على غرار الجزائر، وتتمثل هذه العوائق في النقاط التالية:²⁴

- عدم ملائمة المجال السياسي العام لإمكانية نشوء مجتمع مدني؛
 - المحيط الاجتماعي العام النمطي والرافض لكل أشكال التغيير؛
 - الثقافة المنغلقة السائدة في المجتمع العربي؛
 - عدم ملائمة السلوكيات السياسية السائدة مع بروز مجتمع مدني.
- لذلك كان لزاما العمل على تطوير هياكل ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر حتى يتسنى لها القيام بدورها كما ينبغي، وذلك عن طريق:

- تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، لأن الحد والتخفيف من سيطرة الدولة وتغلغلها في المجتمع المدني ومحاولة احتوائها لمجاله يعد من مستلزمات التعامل مع المتغيرات المجتمعية لاسيما بروز قوى وفاعلين اجتماعيين جدد، لهذا على الدولة التزام الحياد النسبي إزاء قوى المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة، والعمل على إشراكها في اتخاذ القرارات بدل العمل الاستشاري الشكلي، والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها، وتركيز مراقبتها عليها في حدود ما يسمح به القانون ويضمن السير الحسن للنظام العام.²⁵
- تدعيم المسار الديمقراطي وتأكيدده، فالديمقراطية هي الأساس الصحيح لبناء المجتمع المدني حيث تمثل الإطار المناسب لممارسة حقوق الأفراد والمواطنين، كحق اختيار الحكام وحرية التعبير وحق الاجتماع هذا من جهة، ومن جانب آخر العمل على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجماعي، وهذا قد يتوقف على دور الأسرة والمدرسة في تنمية قيم الاحترام والنقد والحوار السلمي بدل العنف، ومنح الطفل فرصة المشاركة برأيه واقتراحاته حتى في أبسط الأمور.²⁶

- زيادة فعالية المجتمع المدني من خلال تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين، يكون للمثقف بينهم دور كبير في تنشيط العمل الجماعي والتنوعية بأهمية القيم الديمقراطية بالنسبة للأفراد والجماعات، تكثيف عمل الجمعيات والتنظيمات من أجل تحقيق استقلاليتها، هذا من خلال تشجيع هذه التنظيمات على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ثابتا.²⁷

■ تدعيم وجود قطاع خاص قادر على خلق ديناميكية اقتصادية واجتماعية تعمل على تنمية وبلورة قوى اجتماعية لتشكيل عناصر المجتمع المدني من جهة، والعمل على تحقيق الدعم المالي للتنظيمات والجمعيات المدنية من خلال التبرعات والإعانات المادية التي تقدمها لها من جهة أخرى، والعمل على تخفيف المشاكل الاجتماعية اليومية كمشكلة البطالة والسكن للمساهمة في رفع درجة مشاركة الفرد والانخراط في التنظيمات الاجتماعية وتحسيس الفرد بأهمية العمل الجماعي والاندماج فيه لتحقيق الحاجات التي تعجز الدولة عن تلبيتها، حيث تقع مسؤولية الدور على وسائل الإعلام من خلال التعريف بهذه الجمعيات وأهدافها وبرامجها بعيدا عن المساومات السياسية والشخصية.²⁸

2.2. العلاقة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة:

من خلال طبيعة عمل المجتمع المدني يلاحظ بأنها الرديف الحقيقي للسلطة في أي دولة، ذلك أن أحد أهم أدوار هذه المؤسسات هو الرقابة والتقييم والمحاسبة والمساءلة والمتابعة والتطوير، والأهم المساهمة الفاعلة في تطوير وتنمية المجتمع من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية، وعموما تأخذ العلاقة بين المجتمع المدني والدولة أحد الأشكال التالية:²⁹

- أ. علاقة تنافس: وهذه قد تنتج عن خلاف سياسي أو في الرؤية المجتمعية والاقتصادية أو نتيجة تنافس على مصادر التمويل أو الممارسة السياسية.
- ب. علاقة تكامل وشراكة: علاقات تكامل وشراكة وهذا هو الوضع الطبيعي، ذلك أن هذه المؤسسات تقوم بالأدوار التي لا تستطيع الدولة القيام بها أو تقوم بأنشطة مكملية لنشاطات الدولة.
- ج. علاقة استبدال: وفي هذه الحالة تحكم هذه العلاقة الفجوات الكبيرة والاختلاف في وجهات النظر.

وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني إذن وفي مختلف المجتمعات أن تلعب دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تؤسس فيه، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتعزز دور السلطة في تلك الدولة من أجل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية والحكم الراشد أو قد تلعب الدور العكسي.

3.2. العوامل المحددة لعلاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر:

إن علاقة المجتمع المدني الجزائري كهيئة غير رسمية مع الدولة بوصفها هيئة رسمية تتسم بالغموض وعدم الوضوح وفي غالبيتها تتميز بالسيطرة شبه المطلقة للدولة الجزائرية على هيئات ومؤسسات المجتمع المدني، ومن بين العوامل والمؤشرات التي تدل على نوعية وطبيعة العلاقة القائمة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة نجد ما يلي:

- حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة: فالمجتمع المدني الجزائري لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد إلا في بداية التسعينات مع انفتاح الجزائر على التعددية في مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

- قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني: تمتلك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.³⁰

- الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني: إذ تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها والقيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها، فالتبعية المالية والمادية لأغلب الجمعيات مثلا إزاء الدولة تسمح لهذه الأخيرة بفرض إستراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الجمعيات وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين.³¹

- التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية: العناصر السابقة أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قراراتها المصيرية والتضييق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة التي لا يمكنه معها تهديد مصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.³²

- الوضع الأمني للبلاد في التسعينات: إن الوضع الأمني الذي شهدته الجزائر في التسعينات أعطى حيزا كبيرا للدولة ونوعا من الشرعية للتضييق على المجتمع المدني

بمختلف تنظيماته، وهو ما حدث مع عدد كبير من الدول التي تأثرت بالحرب على الإرهاب حيث ساهمت تلك الحروب بشكل غير مباشر في نمو هياكل قانونية أكثر حزما مما يساعد الحكومات في الضغط على المنظمات غير الحكومية.³³

- طبيعة النظام السياسي في الجزائر: فالنظام السياسي الجزائري مازال في مرحلة التحول نحو الديمقراطية ورغم أن عناصر الديمقراطية الشكلية متوفرة تقريبا، إلا أن بعض الممارسات غير الديمقراطية والتسلطية مازالت تطفو إلى السطح من فترة لأخرى، وإذا أخذنا في الاعتبار فارق الإمكانات في السلطة والقوة بين المجتمع المدني والدولة، إن العلاقة بينهما ستكون حتما لصالح هيمنة وسيطرة هذه الأخيرة وستعطي دفعا ودعما معنويا للنظام الحاكم للسيطرة على المجتمع المدني حفاظا على بعض المكاسب ما أمكن مع الظهور بمظهر الحكومة الديمقراطية.³⁴

- مجتمع مدني غير ديمقراطي: يتسم عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية، إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبرر للسلطة للتدخل فيها وحسم الصراع لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تام لها.

- عدم الثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني: على غرار الأنظمة السياسية العربية، يشهد النظام السياسي في الجزائر أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وقد ساهم انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء تنظيمات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء ومتى تشاء تقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن استمرار هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معين.³⁵

- انتشار المنظمات غير الحكومية التابعة للدولة: تشهد المجتمعات المدنية في المجتمعات العربية تحول العديد من المنظمات غير الحكومية إلى المنظمات تابعة بشكل شبه كلي إلى الحكومات في ما بات يعرف حاليا بـ " المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومة"، وهو ما أثر بشكل كبير على استقلال المجتمع المدني وسهل مهمة سيطرة الدولة عليها.³⁶ كل العوامل السابقة أدت إلى أن تكون العلاقة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة علاقة شديدة التعقيد والغموض ولكن يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها وتحالفها الطوعي أو الإكراهي مع المجتمع المدني، ووضع المجتمع المدني الجزائري مميز فهو ليس ليبراليا

ومستقلا تماما كما أنه لا يخضع بأكمله لسيطرة وتحكم الدولة ولكنه يضل عرضة لتدخلاتها ومحاولاتها ترويضه متى اقتضى الأمر ذلك.³⁷

خاتمة:

وخلاصة القول أنه رغم الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لتنظيمات المجتمع المدني منذ نهاية الثمانينات إلا أنها لم تسمح له أن يكون مستقلا عنها حيث فرضت سيطرتها عليه ومنعته أن يشكل ثقلا موازيا لها، وقد اتسمت علاقة تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالدولة بطابع الهيمنة والسيطرة لصالح هذه الأخيرة في مقابل تبعية الأولى، حيث جعلت الدولة موقف معظم تنظيمات المجتمع المدني سنداً لموقف السلطة في مختلف المحطات السياسية، وبالتالي شكلت تلك التنظيمات تحالفا ضد أي معارضة محتملة للنظام الحاكم مما جعل هذه التنظيمات تحت تصرف السلطة في أي وقت كان أو موقف.

علاوة على أن الدولة لم تعتبر المجتمع المدني عبر مسارها التاريخي شريكا فاعلا في التنمية ومساندا لها في تحقيقها، بل جعلته منافسا يجب تحجيمه، مما أدى إلى سلبية المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة في لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفد المجتمع الجزائري من وجود هذه التنظيمات كما ينبغي مما جعلها تفقد مصداقيتها بالنسبة للمواطن، وحمله على التعبير خارجها عن مطالبه واحتياجاته.

وفي الختام لم يبق لنا سوى أن نوصي بجملة من النقاط وهي:

- ينبغي إعادة النظر في القوانين والتشريعات التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر.
- ينبغي تقديم الدعم المالي اللازم للمجتمع المدني لاسيما الجمعيات من أجل مساعدتها على الاستمرار في أنشطتها بصورة فعالة.3- تشجيع المواطنين على الانخراط في العمل الجماعي والمشاركة في صنع القرار السياسي الذي يفضي إلى تحقيق التنمية والنهوض بالمجتمع الجزائري.
- ينبغي قيام وسائل الإعلام بدورها في التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية والعمل الجماعي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القواميس والمعاجم:

- [1] فاروق عبده فيلة، أحمد عبد الفتاح زكي: معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.
- [2] معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المختصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975

2. الكتب:

- [1] أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2008.
- [2] سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار قباء للطباعة، القاهرة، 2000.
- [3] ماهر أبو المعاطي علي: الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، دار الكتب والوثائق القومية، دب، ط 1، 2012

3. المجلات:

- [1] أمال عزري، جمال بن زروق: استخدام جمعيات المجتمع المدني للشبكات الإلكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع الجزائري في ولاية سكيكدة)، مجلة آفاق، العدد 7، مارس 2007.
- [2] بن علي خليل: سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية، مجلة أبحاث، العدد 5، 2018.
- [3] حمزة عزايوي: الحركة الجمعوية في الجزائر بين فاعلية وصورية الأداء التنموي، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 2، 21 جوان 2016.
- [4] صالح زباني: واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، جانفي 2004.
- [5] عبد الناصر جابي: العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة الوسيط، العدد 6، 2006.
- [6] لحبيب بلية: نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الرشيد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية (2016/2011)، مجلة الحقوق والحريات، العدد 6، 2018.
- [7] لدرم أحمد: منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة شلف، دار وائل للطباعة، 2014.
- [8] منير مباركية: علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011.

4. الرسائل والأطروحات:

- [1] زهير بوعمامة: محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وإثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، 11/10 ديسمبر 2005.
- [2] محمد أمين قيرواني: دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف (دراسة ميدانية على عينة من جمعيات ولاية سطيف)، أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع تربية، جامعة بسكرة، 2016.
- [3] مليكة بوجيت: ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997.
- [4] نواره ورز الدين: مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري، رسالة ماجستير علم اجتماع سياسي، جامعة سطيف، 2016/2015.

5. الملتقيات:

- [1] العياشي عنصر: المجتمع المدني (الجزائر نموذجا)، ورقة عمل مقدمة لندوة "المشروع القومي والمجتمع المدني"، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، 12/7 ماي 2000.
- [2] أميرة محمد علي أحمد حسن: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر السادس للتعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين، دت.
- [3] عبد الله ساعف: المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، أشغال بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، سبتمبر 1992.
- [4] مرسي مشري: المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكاليات التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة شلف، 17/16 ديسمبر 2008.

6. البحوث والتقارير:

- [1] الحركة العالمية من أجل الديمقراطية والدفاع عن المجتمع المدني: التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وإفريقيا، رؤى قادة المجتمع المدني، أكتوبر 2007.
- [2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، الجزائر، 2007.
- [3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، 1997.

الهوامش:

- ¹ - فاروق عبده فيلة، أحمد عبد الفتاح زكي: معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004، ص 208.
- ² - أميرة محمد علي أحمد حسن: نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر السادس للتعليم العالي ومتطلبات التنمية، جامعة البحرين، دت، ص 6.
- ³ - المرجع نفسه، ص 6.
- ⁴ - زهير بوعمامة: محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وإثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة، 11/10 ديسمبر 2005، ص 4.
- ⁵ - أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2008، ص 64.
- ⁶ - ماهر أبو المعاطي علي: الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، دار الكتب والوثائق القومية، دب، ط 1، 2012، ص 115.
- ⁷ - محمد أمين قيرواني: دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف (دراسة ميدانية على عينة من جمعيات ولاية سطيف)، أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع تربية، جامعة بسكرة، 2016، ص 28.
- ⁸ - بن علي خليل: سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية، مجلة أبحاث، العدد 5، 2018، ص 79.
- ⁹ - سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار قباء للطباعة، القاهرة، 2000، ص 13.
- ¹⁰ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، 1997، ص 9.
- ¹¹ - بن علي خليل: سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص 80.
- ¹² - نؤارة ورز الدين: مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري، رسالة ماجستير علم اجتماع سياسي، جامعة سطيف، 2016/2015، ص 119.
- ¹³ - المرجع نفسه، ص 120.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص 120.
- ¹⁵ - معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المختصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص 268.
- ¹⁶ - منير مباركية: علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل 2011، ص 414.
- ¹⁷ - حمزة عزايوي: الحركة الجموعية في الجزائر بين فاعلية وصورية الأداء التنموي، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 2، 21 جوان 2016، ص 7.
- ¹⁸ - العياشي عنصر: المجتمع المدني (الجزائر نموذجاً)، ورقة عمل مقدمة لندوة "المشروع القومي والمجتمع المدني"، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، 12/7 ماي 2000، ص 11.
- ¹⁹ - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)، الجزائر، 2007، ص 46.
- ²⁰ - العياشي عنصر: المجتمع المدني (الجزائر نموذجاً)، مرجع سابق، ص 11.

- ²¹ - أمال عزري، جمال بن زروق: استخدام جمعيات المجتمع المدني للشبكات الإلكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع الجزائري في ولاية سكيكدة)، مجلة أفاق، العدد 7، مارس 2007، ص 229.
- ²² - مرسي مشري: المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكاليات التنمية في الجزائر، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة شلف، 17/16 ديسمبر 2008، ص 16.
- ²³ - أمال عزري، جمال بن زروق: استخدام جمعيات المجتمع المدني للشبكات الإلكترونية (دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع الجزائري في ولاية سكيكدة)، مرجع سابق، ص 230.
- ²⁴ - عبد الله ساعف: المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، أشغال بحوث ومناقشات الندوة الفكرية بعنوان "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، سبتمبر 1992، ص 243.
- ²⁵ - لدرم أحمد: منظمات المجتمع المدني في الجزائر ودورها في التنمية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة شلف، دار وائل للطباعة، 2014، ص 10.
- ²⁶ - المرجع نفسه، ص 10.
- ²⁷ - مليكة بوجيت: ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الخلفيات، التفاعلات والأبعاد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1997، ص 153.
- ²⁸ - المرجع نفسه، ص 153.
- ²⁹ - لجيب بلية: نحو تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء الحكم الراشد في الجزائر في ضوء الإصلاحات السياسية (2011/2016)، مجلة الحقوق والحريات، العدد 6، 2018، ص- ص. 201-205.
- ³⁰ - منير مباركية: علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مرجع سابق، ص 416.
- ³¹ - عبد الناصر جابي: العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والأفاق، مجلة الوسيط، العدد 6، 2006، ص 73.
- ³² - منير مباركية: علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مرجع سابق، ص 417.
- ³³ - الحركة العالمية من أجل الديمقراطية والدفاع عن المجتمع المدني: التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وإفريقيا، رؤى قادة المجتمع المدني، أكتوبر 2007، ص 9.
- ³⁴ - منير مباركية: علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مرجع سابق، ص 417.
- ³⁵ - صالح زباني: واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 3، جانفي 2004، ص 78.
- ³⁶ - منير مباركية: علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، مرجع سابق، ص 418.
- ³⁷ - المرجع نفسه، ص 418.